

قرار :

مادة ١ - تتعى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم :

(أ) سيارة فيات ١٥٠٠ واردة لحساب دارسان جوزيف للراهنات
بمحرم بلج باسكندرية ومفرج عنها من حركة اسكندرية مؤقتا
باليان الجمركي رقم ٤٦٨٤ م ٤٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٨

(ب) سيارة ستروين واردة لحساب دار الراهنات الفرنسيسكانيات
ومفرج عنها من حركة الركاب مؤقتا باليان الجمركي
رقم ٢٢٠٠ في ١٨ ديسمبر ١٩٦٨

(ج) سيارة دينولت واردة لحساب دير راهنات الحبة بصفوة
لسيوط مفرج عنها من حركة اسكندرية مؤقتا باليان الجمركي
رقم ٤٥٣٠ م ٤٤ في ٨ إبريل سنة ١٩٦٨

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٨٩ (١٩٦٩ يوليه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٩١ لسنة ١٩٦٩

يعين مدير عام بديوان عام وزارة الاقتصاد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى نانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له

قرار :

مادة ١ - تعين السيد / أحمد رشاد سلامة جاد ، مديرًا عاما
من الدرجة الأولى لشئون العلاقات العامة ومجلس الأمة بديوان
عام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٨٩ (٢٨ يوليه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٧٦ لسنة ١٩٦٩

بشأن العاملين بالشركة التجارية للأختاب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام ، الصادر بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له

وعلى القواعد العامة لتسوية حالات العاملين بالمؤسسات العامة
والشركات التابعة لها

قرار :

مادة ١ - تلغى جميع تسويات حالات العاملين بالشركة التجارية
للأختاب التابعة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة ، سواء التي تمت
بالتطبيق لقواعد تسوية حالات العاملين المشار إليها اعتبارا من
١٩٦٤/٧/١ أو بعد ذلك ، وأعتبرها كأن لم تكن .

مادة ٢ - يعاد تسكين العاملين بالشركة التجارية للأختاب
الموجودين بخدمتها في ٦/٣٠/١٩٦٤ على الوظائف المعتمدة وفقا
لقواعد العامة لتسويات المشار إليها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٥ جمادى الأول سنة ١٣٨٩ (١٩ يوليه سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٦٩

بتقرير بعض الإعفاءات الجمركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة